كلمة وزارة النفط من قبل مدير عام دائرة التصنيع الوطني و التطوير و التدريب للمهندسة نهاد موسى

بسم الله الرحمن الرحيم
السيدات والسادة الحضور المحترمين

اصالة عن وفد وزارة النفط العراقية ونيابة عن السيد وزير النفط اتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان للجنة المشرفة على التحضيرلهذا المؤتمر واتمنى للمؤتمرين الخروج بتوصيات محددة وفاعلة تسهم في تطوير بلدنا الحبيب العراق وانقل لكم تحيات السيد وزير النفط شخصيا بالنجاح والموفقية و تحقيق الاهداف التي من اجلها عقد المؤتمر مع تمنياتي للجميع بالموفقية...
نوجز ادناه خطة التنمية في القطاع النفطي و المنح الدولية:-
يمر العراق بمرحلة صعبة انعكست على قطاع الطاقة والطاقات الانتاجية للنفط والغاز، وبالرغم من التحديات الكبيرة والمصاعب فان هناك على الجانب الاخر انجازات كبيرة في وزارة النفط لاعداد الخطط واجراء الدراسات المكمنية لتحقيق زيادة وتحسين الانتاج وادخال اساليب عمل جديدة في الادارةالمكمنية بالتعاون مع شركات نفطية عالمية والعمل على وضع برنامج تدريب العاملين على احدث التقنيات :
- خطط انتاج النفط و الغاز:
ان خطة انتاج النفط الخام للنصف الثاني من عام 2007 هي 2,1 مليون ب/ي و 1,7 مليون ب/ي لخطة تصدير.
يجري العمل في وزارة النفط على اصدار خطة عشرية تمثل السياسة النفطية للفترة 2008-2017 تتضمن خطة زيادة الانتاج و تصدير النفط و الغاز و كما يلي:
1- زيادة معدلات انتاج النفط الخام الحالية الى مستوى 4 مليون ب/ي خلال 5 سنوات من خلال تنفيذ مشاريع التطوير الاضافي لبعض من الحقول و المكامن المنتجة حالياً و ربما التطوير الجزئي لبعض من الحقول المكتشفة . و يمكن تنفيذ جزء كبير من هذه الخطة من خلال الميزانية الاستثمارية .
2- زيادة الطاقة الانتاجية الى مستوى (6) مليون ب/ي بحلول عام 2017 و ادامتها على التوازي و ذلك بأستكمال تطوير الحقول النفطية النمكتشفة كذلك تحقيق طاقة تصديرية بحدود 5 مليون ب/ي و ذلك من خلال ابرام و تنفيذ العقود استناداً الى قانون النفط و الغاز .
3- زيادة استثمار الغاز المصاحب للنفط المنتج من نسبة 40 % حالياً وصولاً الى الاستثمار الكامل وزيادة انتاجه من معدلاته الحالية الى حوالي 4500 مقمق/ي في عام 2017 و زيادة استخدام الغاز في توليد الطاقة الكهربائية و للمشاريع الصناعية الاخرى و من ثم لاغراض التصدير.

- تنفيذ الخطط الاستثمارية:
ان نسب انجاز الخطة الاستثمارية لوزارة النفط و لغاية نهاية ايلول بما يعادل نسبة صرف الى التخصيص بحدود 40%. ان تدني نسب الانجاز متأتي من الاسباب الرئيسية التالية:
1- الوضع الامني و السياسي المعقد في العراق .
2- ضعف في الامكانات الفنية و الادارية المطلوبة في تنفيذ فعاليات الشراء و ابرام العقود.

3- الاستحداث الدائم للتعليمات و القوانين و التوجيهات التي تشكل عائقاً كبيراً في تنفيذ الخطط الاستثمارية.
4- عزوف الشركات العالمية المتخصصة بالمشاركة في تنفيذ المشاريع بسبب الوضع الامني.

قانون النفط و الغاز

تم رفع مسودة قانون النفط و الغاز و الذي يؤسس نظام ادارة العمليات النفطية في جمهورية العراق مع الاخذ بنظر الاعتبار الاتفاقيات الدولية القائمة بين جمهورية العراق و دول اخرى فيما يتعلق بالنفط الخام ، و يهدف الى تحديد اسس التعاون بين الوزارات المعنية في الحكومة الاتحادية فضلاً عن انشاء قاعدة للتنسيق و التشاور بين السلطات الاتحادية و سلطات الاقاليم و المحافظات المنتجة للنفط الخام.

تم الموافقة على مسودة القانون في مجلس الوزراء في شباط 2007 و الان محال الى مجلس النواب، و لكن و لحين تشريع القانون فأن الوزارة قادرة على الدخول في اتفاقيات تجارية مع شركات القطاع الخاص (خارجية و داخلية) و حسب خططها الانتاجية وفق القوانين النافذة حالياً و لا يوجد فراغ تشريعي بهذا الصدد.

اجراءات الرقابة و التدقيق

تم وضع اليات عمل و انظمة و تعليمات المقاييس و العدادات و مراجعة و تحديث اجهزة القياس في جميع شركاتنا النفطية التي تتعامل بأنتاج و استلام النفط الخام و المنتجات النفطية لضمان تحسين اداء منظومات السيطرة و وسائل القياس.

ان اجراءات الحد من تهريب النفط و المنتجات خلال عام 2008 من خلال زيادة اسعار المنتجات النفطية للمستهلك الداخلي يقارب اسعارها في الدول الجوار كذلك وضع ضوابط مشددة على حركة الحوضيات داخل القطر و على منافذ الخروج من العراق.

تأمين الحماية لانابيب النفط و المنشأت النفطية

تم تحسين اليات العمل من خلال تفعيل دور المديرية العامة لحماية المنشأت النفطية بالاضافة الى دور وزارة الدفاع في استخدام طائرات القوة الجوية العراقية لحماية الانابيب النفطية و خطوط نقل الطاقة الكهربائية.

المنح الدولية و اسناد المجتمع الدولي

هنالك دور كبير لحكومات الدول العالمية الصديقة و الشركات النفطية العالمية في اسناد القطاع النفطي بصورة كبيرة و مخلصة في مجال توفير التمويل المالي المباشر و كذلك غير المباشر من خلال التعاون و الاسناد الفني الكبير في اعداد الدراسات الفنية و الاقتصادية و تقديم الحلول و المقترحات للمعضلات الفنية و الادارية التي تجابه القطاع النفطي كما ان لتلك الجهات الدور الكبير و الفعال في تطوير القدرات النفطية و في نقل التكنلوجيا لمختلف مفاصل الصناعة المختلفة و في هذا الصدد نود ان نبرز المنح المالية الخاصة بوزارة النفط:

1- المنحة الامريكية:

ان مجموع المبالغ المصروفة من المنحة الامريكية لقطاع النفط بلغت 1,7 مليار دولار امريكي لتحسين الانتاج وزيادة الطاقة التصديرية للنفط الخام منها (47) مشروع و (128) مشروع و جميع هذه المشاريع منفذة بالكامل عدا نسبة قليلة.

2- المنحة الكورية:

و هي 4 مليون دولار تم تنفيذها بالكامل في عام 2004 من خلال توفير مستلزمات مهمة للقطاع النفطي.

3- القرض الياباني:

تم تخصيص مليار دولار من القرض الياباني للقطاع النفطي لتغطية ثلاث مشاريع مهمة وهي تطوير مصفى البصرة و الذي يتضمن بصورة اساسية اضافة وحدة / مشروع تطوير منشأت التصدير الجنوبية / مشروع تأهيل منشأت الغاز في المنطقة الجنوبية.

لقد تم لحد الان اجراء عملية تقييم المشروعين الاول و الثاني اما المشروع الثالث و هو اعادة تأهيل منشأت الغاز في المنطقة الجنوبية لا يزال في مرحلة اعداد الدراسة الفنية و الاقتصادية التي ستحدد بدقة حجم العمل المطلوب و كلفة المشروع و مدة التنفيذ و غيرها و من المؤمل انجاز ذلك قبل نهاية هذا العام.

و اخيراً اود ان اؤكد على حرص الوزارة في تنفيذ التزاماتها المثبتة ضمن وثيقة العهد الدولي بنفس الوقت اؤكد على اهمية استمرار اسناد المجتمع الدولي لقطاع الطاقة في العراق من خلال مشاركة الشركات العالمية النفطية و الهندسية في تنفيذ مشاريع القطاع النفطي و استمرارها في دعم تطوير امكاناته و تقديم الاسناد الفني و التقني و بما يتيح له تحقيق الخطط الموضوعة بزيادة الانتاج و التصدير و تحقيق الموارد اللازمة لبناء العراق.